

(YVETTE GUIGNEAUX)

إيفيت غينو

أهلاً بكم جميعاً. أهلاً بكم في جلسة مجموعة المجتمع المشتركة المعنية بتقييم المراجعات، والمقامة ضمن فعاليات الأسبوع التحضيري لاجتماع ICANN85، في يوم الاثنين 23 فبراير/شباط 2026 في تمام الساعة 14:30 بالتوقيت العالمي المنسق (UTC). اسمي إيفيت غينو، وسأكون أنا ودانييلا شوميكوفا مديرتي شؤون المشاركة في هذه الجلسة. يُرجى العلم أن هذه الجلسة مسجلة، وتخضع لمدونة قواعد سلوك المشاركين في مجتمع ICANN، ومعايير السلوك المتوقعة من ICANN، وسياسة مجتمع ICANN لمكافحة التحرش.

يُرجى اتباع الإرشادات التالية للمشاركة في هذه الجلسة، وسأقوم أيضاً بنشر بعض التعليمات في صندوق الدردشة لمن يفضل استخدام هذه الوسيلة. خلال هذه الجلسة، لن تُقرأ الأسئلة بصوت عالٍ إلا إذا تم تقديمها عبر منصة الأسئلة والأجوبة، والتي يمكنكم العثور عليها في شريط أدوات تطبيق Zoom الخاص بكم. ستتوفر الترجمة الفورية لهذه الجلسة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. لن تُقرأ الأسئلة بصوت عالٍ في هذه الجلسة إلا تلك المنشورة في منصة الأسئلة والأجوبة، وذلك حسب ما يسمح به الوقت وبناءً على توجيهات رئيسي الجلسة.

إذا كنتم ترغبون في التحدث خلال هذه الجلسة، يُرجى استخدام خاصية رفع اليد في تطبيق Zoom. يُرجى ذكر اسمكم لأغراض التسجيل، واللغة التي ستحدثون بها إذا كانت لغة أخرى غير الإنجليزية. كما يُرجى التحدث بوضوح وبسرعة معتدلة. هذا كل ما لدي. والان أنقل الكلمة إلى أفري دوريا. أفري؟

تم القيام بالترجمة التالية باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي/الترجمة الآلية العصبية (AI/NMT) وتم تنقيحها لاحقاً من خلال عملية المراجعة والتحرير البشري اللاحق للترجمة الآلية (MTPE). تتيح هذه العملية ترجمة فعّالة، مع المراجعة والتحرير البشري الذي يقدمه موردو الترجمة المحترفون لدينا لتحسين الوضوح والجودة اللغوية. تم إنشاء النص الأصلي باللغة الإنجليزية المستخدم في هذه العملية عن طريق نسخ تسجيل صوتي للجلسة إلى مستند كتابي/نصي. ورغم أن نسخ النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أن بعض الأجزاء قد تكون غير مكتملة أو غير دقيقة بسبب المقاطع غير المسموعة والتصحيحات النحوية. تنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل كما لو كانت سجلات رسمية.

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

شكرًا لك يا إيفيت، ومرحبًا بالجميع نيابةً عن زميلي في الرئاسة، منال وكريس، ونيابةً عن فريق العمل النشط للغاية الذي يدعمنا في كل هذا. دعوني أبدأ. نحن هنا لعقد الندوة عبر الإنترنت حول تقييم المراجعات. هل يمكنني الحصول على الشريحة الأولى من فضلك؟ على أي حال، نحن نتناول موضوع تقييم المراجعات. هذه الشرائح القليلة الأولى هي شرائح أعتقد أنكم رأيتموها جميعًا من قبل، ولكن إذا كان بينكم أعضاء جدد أو كانت هذه هي المرة الأولى لكم، فهذا هو موضوع اجتماعنا.

نحن هنا للحديث عن العمل الذي يتم إنجازه في مجموعة المجتمع المشتركة المعنية بتقييم المراجعات، والتي كُلفت بإدارة تقييم جوهرى للمراجعات المنصوص عليها في لوائح ICANN الداخلية كنظام متكامل، بما في ذلك تنفيذها، واقتراح نظام مراجعات محدث.

حتى الآن، عقدنا 19 اجتماعًا. نحن نجتمع كل أسبوع، كما يجتمع الرؤساء المشاركون وفريق الدعم مرة واحدة على الأقل أسبوعيًا، لذا فنحن نحافظ على نشاطنا الكبير. وضعنا الحالي هو أننا سنقترح في الاجتماع القادم ICANN85 الجزء الأول من تصميم المراجعات للمناقشة. وفي هذا الاجتماع، نقوم بالتمهيد لهذا التصميم حتى لا يكون جديدًا تمامًا، ولإطلاع الناس على المواد التي يمكنهم قراءتها والقضايا التي ينبغي التفكير فيها قبل الوصول إلى الاجتماع.

بعد هذا الاجتماع، ستكون الخطوة التالية هي مسودة تقرير فعلية. وبمعنى آخر، بعد ICANN85 والمناقشات والعمل الناتج عنه، سنقترح مسودة تقرير في شهر حزيران/يونيو. ليس هناك الكثير من الوقت بين الآن وحزيران/يونيو. على الرغم من أنني حين أنظر إلى العاصفة الثلجية التي أواجهها الآن، يبدو الأمر وكأنه وقت لا نهائي.

التاريخ المقدر لانتهاؤ هذا المشروع هو آب/أغسطس 2026 مع التقرير النهائي والوثائق، والتي سيتم مشاركتها مع مجلس الإدارة والمجتمع ككل ومعكم جميعًا. وكما ذكرت، نحن نعمل بجد لإنجاز ذلك. الشريحة التالية من فضلك.

هذه الشريحة رأيتموها جميعًا من قبل. ويطرأ عليها تغيير بسيط واحد فقط في كل مرة، وهو عبارة نحن هنا. ونحن الآن في المرحلة الثانية، وهي مرحلة انتهائنا من تقصي الحقائق. وبطبيعة الحال، فإن تقصي الحقائق لا ينتهي أبدًا. فإذا كانت هناك المزيد من

الوقائع، فنحن نأمل في العثور عليها. وإذا كنتم تعرفون وقائع لا نعرفها، فيرجى إفادتنا بها. لكننا انتقلنا الآن إلى عملية التحليل وتطوير المقترح. وهذا هو موضعنا الحالي.

ونحن في خضم ذلك؛ حيث تعد هذه الندوة واجتماع مومباي، ليس فقط الاجتماع الرئيسي بل كافة الاجتماعات المنفصلة المخطط لها مع اللجان الاستشارية والمنظمات الداعمة وما إلى ذلك، جزءًا من ذلك أيضًا. ثم سنعود لتحديد كيفية تحويل ذلك إلى مسودة تقرير. هذا هو موضعنا في المراحل المختلفة. الشريحة التالية، من فضلك.

هذا هو وضعنا. كان هناك نقاش. ولقد كنا نناقش التصنيفات لفترة من الوقت الآن، محاولين استيضاح الأمور، انطلاقًا من أغراض المراجعة ووصولًا إلى كافة التحليلات والوقائع. وخلال الفترة بين الاجتماعين، قمنا بالكثير من العمل على التصنيفات. وأي شخص استمع إلى التقارير أو قرأها أو ناقشها في اجتماعاته الخاصة، فقد سبق وتحدثنا عنها. التصنيفات موضحة هنا؛ الفئات أ، ب، ج، د، هـ التي ترونها أمامكم. وهي متوفرة لدينا.

لدينا مراجعة المسائلة والشفافية، وهي تظل أمرًا بالغ الأهمية. يس من الضروري أن تكون المراجعة مطابقة للمراجعة السابقة تمامًا. لا نعرف التفاصيل بدقة بعد لأن ذلك سيظهر في المسودة، لكنها تتعلق بتنفيذ الالتزامات وعقد التأسيس واللوائح الداخلية والخطة الاستراتيجية والخطة المالية والتشغيلية، وغيرها من القواعد التي وضعناها لأنفسنا. سيتحدث كريس باستفاضة عن هذا لاحقًا.

ثم في ب، هناك نتائج برنامج التحسين المستمر للمنظمات الداعمة واللجان الاستشارية ولجنة الترشيح SO/AC/NC في علاقتها ببعضها البعض وبأنفسها. حسنًا. وبشكل أساسي في علاقتها بكافة العناصر الأخرى لدينا هنا. ستأخذنا مثال في جولة حول هذا الموضوع.

بعد ذلك هناك المراجعة الهيكلية، وهي من الأمور التي تم الحديث عنها ولم تحدث منذ البداية. وهي تتعلق بما إذا كان الهيكل العام والمكونات وطريقة بناء المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية ولجان الترشيح مناسبة للغرض المنشود. سيبحث ذلك في كل شيء، من الأمور الكبيرة جدًا إلى حد ما إلى التفاصيل الصغيرة بينما نقوم بتفكيك هيكل منظمتنا والنظر في القطع المختلفة التي نهتم بدراستها. ستغطي مثال هذا الجزء أيضًا.

ثم هناك تكرار تقييم المراجعات. نحن نقوم بهذا الآن للمرة الأولى على الإطلاق، ورغم أنه كان جزءاً صغيراً من مراجعة المساءلة والشفافية ATRT لمن يتذكر ذلك، إلا أنها مهمة كبيرة لا يمكن حشرها ضمن شيء آخر. لذا، هل تقييم المراجعات شيء نريد التخطيط له مرة أخرى بعد 10 أو 15 عامًا من الآن؟ أم أنه شيء سيحدث عند الحاجة إليه فقط؟ سأتولى أنا شرح هذا الجزء.

وأخيراً، هناك ما نسميه المراجعة المخصصة، وهي تشمل أساساً كافة المراجعات الأخرى، سواء كانت موجودة بالفعل في اللوائح الداخلية أو المراجعات التي تظهر الحاجة إليها بمرور الوقت، وأين يتم تجميع تلك المراجعات. سأحدث باستفاضة عن ذلك أيضاً.

أعتقد أن هذا هو ختام الجزء الأول من مقدمتي هنا. وقبل أن أنتقل إلى كريس، أود التوقف لمعرفة ما إذا كان لدى أي شخص سؤال للاستيضاح. هل لدينا أي أسئلة يا إيفيت يجب أن أجيب عليها قبل المتابعة؟

لا يا سيدتي. في هذه اللحظة ليس لدينا أسئلة.

(YVETTE GUIGNEAUX)

إيفيت غينو

حسنًا، شكرًا لك. إذا لم تكن هناك أسئلة، تفضل يا كريس، الكلمة لك.

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

شكرًا لك يا أفري. مرحبًا بالجميع. أهلاً وسهلاً. يسعدني رؤية هذا العدد الكبير من الحاضرين. أتطلع لرؤية بعضكم، وجهًا لوجه في مومباي. سأقوم بأمرين: سأحدث عن الطريقة الشاملة التي ننظر بها إلى هيكل المراجعات، ثم سأتعلم في الفئة أ، وهي مراجعة المساءلة والشفافية. هل يمكنني الحصول على الشريحة التالية من فضلك؟ شكرًا لكم.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

على الجانب الأيمن من هذه الشريحة، سترون جزءًا من وثيقة عمل، جدول، وهناك رابط لها. لذا يمكنك النقر عليه والاطلاع على الجدول بالكامل، وهو يوضح كيفية تعاملنا مع كل مراجعة من المراجعات.

كل مراجعة منها موجودة في عمود رأسي، المراجعات الخمس الحالية: المساءلة، الشفافية، تقييم برنامج التحسين المستمر، وهكذا. ثم هناك صف للغرض، وللأهداف. ما هي أهداف وتيرة المراجعة؟ من الذي يطلقها؟ تحديد النطاق، هل هناك أي عتبات؟ من الذي يجري المراجعة؟ لمن تُقدم التوصيات؟ من الواضح أن هذا أمر مهم. هل تتوافق مع أي مراجعة حالية؟ أين توجد المراجعة الحالية وأين سيتم تأسيس المراجعة الجديدة؟

ثم بعض الملاحظات. ونعم يا أنيل، أعتقد أنه يمكننا تنظيم نسخة من عرض البوربوينت لك. أتخيل أنه سيتم رفعه على صفحة الجدول الزمني في نهاية الجلسة كما جرت العادة. شكرًا لك على ذلك.

لذا، سنتعامل مع تلك الوثيقة بمزيد من التفصيل. كل شريحة سنمر بها نتناول أحد الأعمدة، أحد المراجعات، وتناقش كل صف من الصفوف. وفي بعض الحالات، لدينا بعض الخيارات والأمور التي سنناقشها، ولكن كل هذا متاح للنقاش.

ولكي نكون واضحين، سنعقد جلسة عامة في مومباي صباح الخميس. كما نخطط حاليًا للاجتماع مع كافة المنظمات الداعمة (SOS) واللجان الاستشارية (ACS) في مومباي. نحن بالتأكيد سنجتمع مع اللجنة الاستشارية الحكومية، والمنظمات الداعمة للأسماء العامة والأسماء الجغرافية، وجمعية At-Large. لست متأكدًا بشأن البقية، ولكن هناك اجتماعات سنحضرها وسنتحدث إليهم مباشرة، وسيتوج ذلك بالجلسة العامة صباح الخميس، مباشرة قبل المنتدى العام.

لذا، إذا لم تتمكن من التحدث في الجلسة العامة حول تقييم المراجعات، يمكنك نقل تعليقاتك إلى المنتدى العام والتحدث هناك. الشريحة التالية من فضلك. ها نحن ذا.

هذه هي الفئة أ، مراجعة المساءلة والشفافية. لدينا طريقتان للنظر في هذا؛ الخيار الأول والخيار الثاني للنظر في الأهداف. سادخل في التفاصيل بعد ثوانٍ، ولكن في الخطوط العريضة، يعتمد الخيار الأول على الأولويات؛ أي تحديد الأولويات، ووضع نطاق لمراجعة هدف استراتيجي محدد أو مبادرات محددة، للنظر في المساءلة والشفافية، وللتأكيد

ما إذا كان ما تم تفويضه قد أنجز بكفاءة. هذه إحدى طرق النظر للأمر وسأخوض في بعض التفاصيل في ثانية.

والطريقة الثانية للنظر إليه هي التركيز على تقييم كيفية تقدّم الأنشطة في الخطة الاستراتيجية، وما إذا كان هذا التقدم قد تحقق بما يتماشى مع الالتزامات والقيم الجوهرية. هذان الخياران ليسا متباعين تمامًا، لكنهما يحملان فروقًا دقيقة مختلفة.

وأحد أهدافنا هو الخروج من اجتماع مومباي بفهم واضح للمسار الذي يرى المجتمع أنه الأفضل. أليس، أو المسؤول عن الشرائح، هل يمكن عرض تفاصيل الخيارين الأول والثاني، والتي أعلم أنها ليست جزءًا من الشرائح ولكنها في وثيقة مختلفة؟ ها هي. حسنًا.

كما ذكرت، هناك خياران وأريد المرور عليهما حتى يكون لديكم فهم واضح. الأول هو اقتراح قدمته السجل المصلي العام، وهو الخيار الأول؛ ومفاده أن الغرض من مراجعات التصنيف أ هو تقييم مدى وفاء ICANN بمهمتها في الامتثال للالتزامات وقيمها الجوهرية، والتوصية بتحسينات الأداء حسب الاقتضاء.

سُجّري هذه المراجعات من خلال فحص عمليات وإجراءات ونتائج محددة ومنفصلة، ومدى التقدم المحرز مقابل الأهداف المنصوص عليها في خطة ICANN الاستراتيجية، والخطة المالية والتشغيلية، و/أو غيرها من الوثائق المعتمدة من المجتمع والتي تحكم الخطوات التي تتخذها ICANN لأداء مهمتها.

لذا سيطلق على هذه الوثائق، في حال اعتمادنا هذا الخيار، وثائق أداء ICANN. عند إجراء مراجعة، فأنت بالطبع بحاجة للمراجعة بناءً على شيء ما، وهذه ستكون وثائق الأداء. وستكون في سياق بيان المهمة، والالتزامات، والقيم الجوهرية، ومعايير السلوك المتوقعة، ومدونة قواعد سلوك المشاركين في المجتمع و/أو الوثائق الأخرى المعتمدة من المجتمع والتي تحكم الطريقة التي تؤدي بها ICANN عملها. الاقتراح هو أن نسميها وثائق المعايير.

وتلك الوثائق بالطبع قابلة للتغيير؛ فعلى سبيل المثال لدينا وثائق جديدة قيد الإعداد مثل وثيقة بيان الاهتمام التي تتعلق بالأخلاقيات، والتي أصبحت وثيقة جديدة، لذا ستصبح جزءًا من وثائق المعايير. هذه هي إحدى طرق النظر للأمر.

والبديل لذلك هو، إذا انتقلنا إلى المصدر الثالث، وهو مجموعة عمل المجتمع المشتركة المعنية بتقييم المراجعات والتي كانت مسودتنا الأصلية؛ حيث قلنا إن الغرض من المراجعات هو تقييم ما إذا كانت ICANN تفي بمهمتها والتزاماتها وقيمها الجوهرية كما هو منصوص عليه في لوائح ICANN الداخلية بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة من خلال المراجعة. ثم أدرجنا تحت الفئة أ عددًا من النقاط، بما في ذلك أمور مثل الأنشطة والعمليات والثقافة لضمان بقائها متسقة مع المهمة والالتزامات والقيم، وهكذا.

أدرجنا كل ذلك ثم كلفنا فريقًا صغيرًا للعمل على ذلك، وعادوا وقالوا إنهم يعتقدون أن العناصر المدرجة في الفئة أ تحتاج إلى إعادة صياغة بحيث يكون لها مسار تنفيذ أوضح. لذا لا أقترح الدخول في تفاصيل تلك النقاط الآن. هذه الوثيقة متاحة للاطلاع وسنشير إليها باستمرار خلال اجتماعنا في مومباي.

النقطة الجوهرية في رأيي هي أن نهج PIR يعتمد على مبدأ أن إدراج نقاط محددة يحمل مخاطرة كبيرة؛ فإما أن تكون التفاصيل كثيرة جدًا أو قليلة جدًا أو مزيجًا من الاثنين، بينما يمنح المنظور الأوسع مرونة أكبر للمجتمع لبناء مراجعة للمساءلة والشفافية بطريقة أكثر مرونة يحدد نطاقها المجتمع بشكل صحيح. هذا هو الفرق بينهما.

بمعنى آخر، يبدو الخيار الثاني أكثر تقييدًا في سرد النقاط، مع الإقرار بأن تلك النقاط نفسها ستحتاج للعمل عليها في كل الأحوال. أما الخيار الأول فهو أكثر مرونة مع قدرة أكبر على بناء المراجعة بطريقة مرنة، ولكن مع حدود تشير إلى نوعي الوثائق:

وثائق الأداء، التي تقيس الأداء بناءً عليها، ووثائق المعايير، التي ترجع إليها لتقرر ما الذي ستراجعه.

أعلم أن هذا قدر كبير من المعلومات، والسبب في عقد هذه الندوة الآن هو تهيئة الجميع للقراءة والتفكير، ثم القدوم إلى مومباي أو المشاركة عن بُعد في النقاش الأعمق. هل يمكن العودة إلى الشريحة من فضلك؟ شكرًا جزيلاً.

لذا، وبغض النظر عن المسار الذي سنختاره، فإن الاقتراح الحالي هو تحديد وتيرة المراجعة لتكون كل خمس سنوات. وأن يتم إطلاقها من قبل مجلس الإدارة، لتكون مراجعة مفروضة بموجب اللوائح الداخلية، وبحكم التعريف هي بحاجة لأن يطلقها المجلس. أما تحديد

النطاق، وهذا يجيب إلى حد ما على سؤالك يا أن في الدردشة، فسيتم الاتفاق عليه مسبقاً من خلال عملية متفق عليها.

الفكرة هي وجود نوع من مجموعة تحديد النطاق القائمة على المجتمع، وكانت هناك مناقشات حول إمكانية بنائها حول رؤساء ونواب رؤساء المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية الذين هم الممثلون المنتخبون لتلك الجهات، ليقوموا بهذا الدور، ولكن هذا لا يزال في مراحل النقاش المبكرة جداً. هم سيحددون النطاق، الذي سيقدم بعد ذلك لفريق المراجعة.

والميزة في ذلك بالطبع، هي أنه عندما تشكل فريق مراجعة المساءلة والشفافية، ستكون على دراية مسبقة بالنطاق، مما يمكن كل منظمة داعمة ولجنة استشارية من اختيار أشخاص يتمتعون بالخبرة اللازمة في الأمور المحددة التي سيتم النظر فيها في تلك المراجعة ليكونوا ممثلينهم.

ونعم يا بيكي، كما ذكرت بحق، في جميع الحالات يكون ذلك بمدخلات من المجتمع. وحتى لا يلتبس الأمر على أحد، ليس هناك أي اقتراح بأن ينفرد رؤساء ونواب رؤساء المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية في غرفة مغلقة ليقرروا النطاق بأنفسهم. بل سيقومون بإدارة عمليات قائمة على المجتمع داخل المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية.

ثم العتبات. والمقصود بها هل هناك شيء يجب أن يحدث لكي تتم هذه المراجعة؟ الجواب هو لا. ستكون مفروضة في اللوائح الداخلية وستحدث كل خمس سنوات. ليست خاضعة لأي شرط؛ هي تحدث فحسب.

أما من يجري المراجعة، فهذا محل نقاش، ولكن هناك بالفعل عملية للطريقة التي يتم بها تكوين مراجعات المساءلة والشفافية، وسنحتاج لإعادة النظر في ذلك. بمجرد أن نصل إلى نقطة نتضح فيها معالم ما نبنيه، وبتعبير آخر، بمجرد أن يستقر رأينا على الخيار ونعلم أننا بصدد المضي قدماً، ستكون إحدى مهامنا التالية هي: كيف سيتم تشكيل فريق المراجعة هذا؟ كم يجب أن يكون عدد الأشخاص؟ وكيف ينبغي تحديد تمثيل المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية؟

ولمن تُقدم التوصيات؟ الجواب هو أنها تُقدم لمجلس الإدارة. وما هي المراجعة الحالية المقابلة؟ هي مراجعة المساءلة والشفافية.

أدرك أن هناك قدرًا هائلًا من المعلومات. وأدرك أن الشريحة نفسها لا تحتوي على معلومات بقدر الوثيقة الأخرى التي عرضتها، لكنني أفترض أن تلك الوثيقة متاحة على الويكي، وإذا لم تكن كذلك فسنحرص على توفيرها.

وقبل أن أفتح الباب للأسئلة حول هذه الشريحة تحديدًا، أود القول إننا سنخصص وقتًا للأسئلة والتعليقات في النهاية حول كل شيء، ولكننا سنقوم بفقرة أسئلة وأجوبة سريعة لكل مراجعة في مكانها. وقبل ذلك، أرى ملاحظة من سوزان أوه، سوزان تتلقى ردًا من كارين. شكرًا يا كارين. هل لدى أي شخص أي تعليقات أو أسئلة يريد طرحها حول هذه الشريحة الآن؟

كريس؟ أوه، أنا آسفة.

(YVETTE GUIGNEAUX)

إيفيت غينو

نعم يا إيفيت.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

ربما تكون قد أجبت بالفعل. كان لدينا...

(YVETTE GUIGNEAUX)

إيفيت غينو

أعتقد أنني أجبت، ولكن يد أن مرفوعة، تفضلي يا آن.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

(ANNE AIKMAN-SCALESE)

آن أيكمان-سكاليس

شكرًا جزيلاً يا كريس. وأيضًا أريد أولاً أن أعبر عن تقديري لكل العمل الشاق الذي قمتم به. إن مجموعة المجتمع المشتركة تضم نخبة من ألمع العقول، وهم بمثابة مجمع خبرات متميز يعمل على هذا المشروع، فشكرًا جزيلاً لكم.

بخصوص شرح بناءً على الأولويات الذي قُدم لنا، والذي يبدو شموليًا للغاية من حيث مشاركة المجتمع في تحديد النطاق؛ ولكنني أظن أن جزءًا مني كان يأمل حقًا أن تضطلع مجموعة المجتمع المشتركة هذه بمهمة تحديد النطاق، لأننا نعلم جميعًا أن تمارين تحديد النطاق قد تكون مرهقة للغاية. قد تظهر خلافات، وقد تستغرق وقتًا طويلاً.

قد تجد أشخاصًا يقولون: نريد مراجعات للأمن والاستقرار لأن إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات قضية ضخمة، وقد تجد جبهة أخرى كبيرة في المجتمع تقول: لا، لقد انخفضت معدلات إساءة استخدام نظام أسماء النطاقات، كما أن هذه الإساءة لا تتعلق بالأمن والاستقرار لأنها — كما تعلمون — خارج النطاق.

لذا، حين تستخدمون عبارة مثل بناءً على الأولويات وتحدثون عن تلك الرؤية المثالية لاجتماع المجتمع معًا لتقرير النطاق، فإنني أرى مشكلات بالغة الأهمية في ذلك. كنت أمل حقًا أن تضطلع مجموعة المجتمع المشتركة بمزيد من العمل فيما يتعلق بتحديد النطاق. شكرًا.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

لكن يا آن، أمل أن أكون قد فهمتك بشكل صحيح وسأرد قبل الانتقال إلى هادية. إذا فهمتك صح، فهذا سيكون تحدّيًا هائلًا لأن اختصاص مراجعات المساءلة والشفافية واسع جدًا. وبدون شكل من أشكال منهجية تحديد الأولويات وتمارين تحديد النطاق في كل مرة، إذا حاولنا اليوم تحديد نطاق كافة مراجعات المساءلة والشفافية المستقبلية، سيكون ذلك صعبًا للغاية.

ما نعنيه هو أنك تبني المراجعة، أيًا كان الخيار الذي تختاره، حول المهمة واللوائح الداخلية والخطة الاستراتيجية وكل تلك الأمور؛ حيث تعتبر المهمة واللوائح وثائق أساسية للمنظمة، ثم تأتي الخطة الاستراتيجية التي تتغير ويقدم المجتمع مدخلات بشأنها. ولكن لكي تكون المراجعة قابلة للتطبيق، يجب أن يكون هناك فهم واضح لما نقوم بمراجعته تحديدًا.

لا يمكنك الدخول في مراجعة بنطاق فضفاض واسع جدًا. لذا، وبالنظر إلى الاتساع الكبير لما هو متاح للمراجعة، بدا لنا أن ما نحتاجه هو وجود بعض الترتيب للأولويات لكي تكون المراجعة فعّالة وكفؤة.

وهذا الترتيب يعني أننا في هذه المرة يجب أن نراجع هذا الجزء، وفي المرة القادمة قد نراجع جزءًا آخر. أمل أن أكون واضحًا. أرى تعليقات في الدردشة سأصل إليها بعد قليل، لكنني أعتقد أن الأمر يتعلق بطلب نوع من التحديد في المراجعة.

والفرق الجوهرى بين الطريقة الحالية المتبعة في تناول المراجعات — وأقصد هنا مراجعة المسائلة والشفافية، معذرةً — وبين الطريقة التي نقترح تبنيها، يكمن في مسألة تحديد النطاق؛ فبدلاً من أن يتولى فريق المراجعة نفسه هذه المهمة، أي بدلاً من تشكيل الفريق أولاً ثم اجتماعه في غرفة ليقرر أعضاؤه: لقد قررنا أن نركز مراجعة المسائلة والشفافية هذه على كذا وكذا. ستتم عملية تحديد النطاق مسبقاً، الأمر الذي يسمح بتشكيل فريق المراجعة بطريقة تضمن اختيار الخبراء الأكثر كفاءة لمراجعة المسائل التي تتطلب المراجعة. اعتذر لأنني أطلت في الإجابة. هادية، الكلمة لك.

نعم، شكرًا جزيلاً يا كريس. لدي سؤالان؛ الأول يتعلق بالشريحة الموجودة أمامنا مباشرة. وحسب ما أرى، فإن الخيار الثاني لا يتضمن في الواقع أولويات لأنه يقول: التركيز على تقييم كيفية تقدّم الأنشطة في الخطة الاستراتيجية؛ فهو يتحدث عن الخطة الاستراتيجية كشيء عام واحد.

بينما الخيار الأول يقول صراحة: اختيار هدف استراتيجي محدد أو مبادرة للنظر فيها. لا أعلم إذا كنت أقرأه بشكل صحيح، لكنني لا أرى أي نوع من ترتيب الأولويات في الخيار الثاني. هذا سؤالى الأول. وبالنسبة لي، أعتقد أن الخيار الثاني يبدو أسهل أو أقل تعقيداً.

سؤالى الآخر يتعلق بذكرك أنكم تجرون المراجعات مقابل الأداء؛ وسؤالى هو: من أين تأتي وثائق الأداء هذه؟ شكرًا لك.

(HADIA ELMINIWI)

هادية المنياوي

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

الوثائق المدرجة حاليًا هي... هل يمكن للفريق عرض الوثيقة الأخرى مرة ثانية من فضلكم؟ شكرًا. إذا نظرت إلى الفقرة الأولى، فقرة PIR، فهي تدرج وثائق الأداء يا هادية، وهي: الخطة الاستراتيجية، والخطة المالية والتشغيلية، وغيرها من الوثائق المعتمدة من المجتمع التي تحكم الخطوات التي تتخذها ICANN لأداء مهمتها. هذه هي الوثائق المقترحة التي تنظرين إليها من وجهة نظر الأداء، ثم لديك وثائق المعايير وهي الوثائق السياقية التي ترجعين إليها.

لن أعلق على نقطتك بشأن الأولويات في الخيار الثاني؛ أعتقد أنك على حق ربما. رغم أنني أشك في أن العمل بتركيز أكبر على الخيار الثاني سيتطلب منا بالضرورة، إذا سلكنا ذلك المسار، إعادة صياغة النقاط المدرجة عند تحديد الأولويات لأنني لا أعتقد أن الأمر سيكون قابلاً للتطبيق بخلاف ذلك.

لدينا منال، بايرون، أفري، وجوناثان في قائمة المتحدثين وسأعلق القائمة عند هذا الحد وإلا سينفد منا الوقت ونحن بحاجة للانتقال للشريحة التالية، مع الأخذ في الاعتبار أنه سيكون لدينا متسع من الوقت لمناقشة هذا في مومباي. منال تفضل.

(MANAL ISMAIL)

منال إسماعيل

شكرًا يا كريس، ولقد رفعت يدي للإجابة على سؤال أن. لقد غطيت الأمر بشكل جيد جدًا. إضافة سريعة فقط هي أننا اتفقنا على أن نطاق الفئة أ واسع جدًا وليس من الضروري مراجعة كل شيء في كل مرة، لذا يجب أن يكون هناك تحديد للنطاق.

وأيضًا خلال النقاش، ذكر أن هذا التحديد يمكن أن يتم، كما ذكرت، من خلال المجتمع وقبل تشكيل فريق المراجعة. وبذلك يمكن أن يساهم في توجيه عملية تشكيل الفريق وضمان أن يبدأ الفريق عمله فورًا دون إضاعة الكثير من الوقت في تحديد النطاق، وألا يخرج بنطاق يمثل مفاجأة للمجتمع. شكرًا لكم.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

شكرًا جزيلاً يا منال، هذا صحيح تمامًا. بايرون، تفضل من فضلك.

شكرًا. أولاً، شكرا على كل العمل الذي تم القيام به حتى الآن. سوالي يدور حول الخدمات اللوجستية لها والجدول الزمني لمدة خمس سنوات. إحساسي هو أن أحد الأسباب التي دفعتنا إلى الدخول في هذا الأمر برمته هو حقيقة أن المراجعات بدأت في التكديس وبالكاد تعاملنا مع المراجعة السابقة والتنفيذ أو لم ندخل حتى في التنفيذ قبل أن يحين وقت المراجعة التالية.

لذا، أتساءل عما إذا كان بإمكانك فقط إعطاء بعض الألوان والسياق حول التفكير والمناقشة حول الحفاظ على دورة مراجعة صعبة مدتها خمس سنوات حول هذا الأمر ونوع من الصفقات وأخذ ذلك. شكرًا.

(BYRON HOLLAND)

بايرون هولاند

نعم. شكرا بايرون. أعتقد أننا نرى أن جزءًا من المشكلة هو الدورة الثابتة لكافة المراجعات. وعندما ننتقل لمراجعات أخرى، سترى أننا لا نقترح دورة ثابتة لبعضها، باستثناء... حسنًا، نقترح دورة ثابتة لبعضها ولكنها أطول بكثير.

أعتقد أننا نرى أن مراجعة المساءلة والشفافية تحتاج غالبًا لدورة ثابتة. وإذا تلقينا ملاحظات من المجتمع بأن دورة الخمس سنوات غير مناسبة، وهذه الملاحظات قد تأتي من المنظمة أيضًا وليس فقط من المجتمع؛ فإذا قالت المنظمة أو المجلس نعتقد أنها يجب أن تكون ست سنوات، نحن قلقون بشأن التوقيت، فهذا أمر مقبول ونحن منفتحون عليه.

الخمس سنوات هي مجرد اقتراح في هذه اللحظة، وقد تكون ست سنوات كما ذكرت. لذا لا أريد أن انتقد كثيرًا برقم خمس سنوات. أعتقد أن الأهم هو قبول فكرة أن بعض المراجعات تحتاج غالبًا لدورة ثابتة.

وفي حالات أخرى، قد تكون هناك عوامل تقييدية، أو قدرة للمجتمع على إيقاف المراجعة والقول لا نحتاجها، أو حتى العكس؛ لا نبدأها إلا إذا أراد المجتمع ذلك.

تكمّن الصعوبة في هذه التمارين في ضرورة بناء آلية وتحديد حد أدنى، عتبة، لاتخاذ القرار، وهنا يصبح الأمر تحديدًا حقيقيًا؛ فكم عدد المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

التي يتعين عليك حشدتها لقول لا؟ أو كم عدد المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية التي يتعين عليك حشدتها معًا لقول نعم؟ وهذا أمر شاق.

لكنني أقبل تمامًا أن أحد أغراض عملنا وتصميمنا النهائي هو محاولة ضمان ألا ينتهي بنا المطاف في تداخل المراجعات فوق بعضها البعض، لأن ذلك سيعيدنا إلى النقطة التي بدأنا منها. أمل أن يعطيك هذا لمحة عن تفكيرنا. أفري، تفضل.

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

حسنًا، شكرًا. أود العودة قليلًا للسؤال الذي طرحته آن وظهر في سؤال هادية. أحد الأمور التي يتم العمل عليها فيما يتعلق بالنطاق وترتيب الأولويات هو — وقد تساءلت عما إذا كان بإمكان مجموعة المجتمع المشتركة القيام بذلك مسبقًا — أعتقد أننا، وعلى مستوى رفيع جدًا، نحاول بناء آليات للقيام بهذا الأمر تحديدًا.

وهذا هو أحد الأسباب التي تجعلنا حين ننظر إلى هذه المراجعات نسأل: كيف يتم إطلاقها؟ من يحدد النطاق؟ ما هي العتبات التي تستدعي عقد مثل هذا الاجتماع؟ في كل مراجعة من هذه المراجعات، يتم وضعها في مسار للتعامل مع القضايا.

وهناك سؤال محدد، ويجب إنجاز كل مراجعة منها كما أوضح كريس؛ فهناك أمور تحدث مع مرور الوقت وهي ضرورات اللحظة التي لا يمكننا التنبؤ بموعد حاجتنا لها.

وهذا هو السبب في وجود ما نسميه المراجعات المخصصة، وسأتحدث عنها أكثر، ولكن هذا هو المكان الذي وضعنا فيه الاعتبارات لكافة المراجعات التي سألت عنها آن؛ ماذا عن الأمن والاستقرار؟ ماذا عن هذا أو ذاك؟ هذه تذهب هناك وسأتحدث عنها باستفاضة.

إذن، ما نحاول فعله هو وضع كل شيء في مسار، وتحديد شروط لإجرائه، وهذا ما تمثله الصفوف داخل الجدول حول كيفية تحديد النطاق. نعم، معك حق، يمكن أن ينتهي الأمر بصعوبة دائمًا. ولكنني أعتقد أن قيام مجموعة المجتمع المشتركة بهذه المهمة سيجعل الأمر أشبه بمحاولة وضع المحيط في دلو. لذا أعتقد أن هذه هي الطريقة التي نعمل بها. نأمل أن تنجح، وشكرًا.

شكرًا يا أفري. وأخيرًا، حول هذه الشريحة، جوناثان.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

شكرًا كريس. هناك بضعة أمور تم التطرق إليها قليلًا بالفعل كما أعتقد، ولكن كنت سأسأل: بما أن المجلس هو المطلق للمراجعة، بما يمثله ذلك من مخاطرة بإثارة المشاكل، هل سنقوم أيضًا بتمكين المجلس من تأجيل المراجعة من جانب واحد؟ أم سنبني شيئًا يتطلب موافقة المجتمع أو ما شابه؟

(JONATHAN ZUCK)

جوناثان زوك

يبدو أننا سنحتاج للقيام بذلك التمرين الذي وصفته في كل الأحوال لتجنب خرق اللوائح الداخلية الذي وجدنا أنفسنا فيه عند بداية هذه العملية. كان هذا أمرًا واحدًا.

والأمر الآخر هو أنه مع هذين الخيارين، يبدو أن كلاهما يأخذ مفهوم المراجعة، وكنت أحاول الوصول لهذا في مكالمتنا الأخيرة، بشكل حرفي؛ أي: ها هو الهدف، هل حققناه؟ هل نفوت فرصة البحث عن تحسينات للمساءلة والشفافية قد لا تكون ناتجة عن فشل في هدف قائم؟

أقصد أننا قد نتمكن من توسيع هدف ما ليظهر كفرصة للتحسين، ولكن هل هناك طريقة لبناء القدرة على استكشاف خيارات لتحسين المساءلة والشفافية في هذا النظام، بدلًا من مجرد البحث عن فشل لشيء محدد من وثيقة موجودة؟

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

شكرًا لك. أعتقد بشكل شخصي- في الرد على النقطة الثانية أولاً، أنك طرحت نقطة جيدة للغاية. أعتقد أننا بحاجة لتضمين ذلك لأنني أرى أن مراجعة المساءلة والشفافية يجب أن تملك القدرة على النظر ليس فقط فيما جرى داخل النطاق والأولويات، بل في قسم تطوعي إذا جاز التعبير.

لذا أرى أن هذا يحتاج لعمل وقدر كبير من النقاش، ولكنه بالتأكيد أمر يستحق المتابعة. يجب أن نضع ذلك في تصنيفاتنا. وأليس، أنا أعتمد عليك لتذكيرنا بضرورة مناقشة ذلك في وقت ما.

والأمر الثاني، أود العودة لنقطة يطلقها المجلس؛ نعم أو أفق، لكنني أظن أننا نبالغ في تفسير ذلك. هو مجرد حقيقة أنه يجب أن يبدأها طرف ما لتكون مراجعة رسمية، لكنني أتفق معك في ضرورة الحرص على عدم بناء نظام يسمح بالتأجيل. هناك ثمن يُدفع لامتلاك توقيت رسمي ويجب أن نتأكد من ضبط هذا التوقيت بشكل صحيح. شكرًا جوناثان، مفيد جدًا.

سأنتقل الآن إلى منال التي ستحدث عن المراجعة التالية، وفي الواقع المراجعتين التاليتين. منال، الكلمة لك.

(MANAL ISMAIL)

منال إسماعيل

شكرًا كريس. بعد ذلك لدينا التصنيف ب، أو تقييم التحسين المستمر. وكما أوضحت أفري، الهدف من هذا هو النظر في نتائج برنامج التحسين المستمر للمنظمات الداعمة واللجان الاستشارية ولجنة الترشيح في علاقتها ببعضها البعض.

والمقصود من التقييم أن يكون جهدًا خفيف الوزن بهدف التأكد من أن برنامج التحسين المستمر قد اكتمل بالالتزام بالإطار المتفق عليه، والذي يضع خطوطًا إرشادية مشتركة للجميع مع مرونة للتكيف مع احتياجاتكم الخاصة.

وكذلك لاختبار مخرجات البرنامج لضمان دعم كافة الاستنتاجات، ومقارنة المخرجات لتحديد أي ممارسات جيدة قد تكون مفيدة لمجموعات أخرى أو تعمل على تعزيز التعاون. وضمان متابعة الإجراءات كما هو مقصود، أو بعبارة أخرى، الوفاء بكافة الإجراءات الموعودة.

الوتيرة هنا ستبني دورات برنامج التحسين المستمر لمختلف المجموعات، فهذا هو تقييم البرنامج. لذا، عادة سيتبع هذه الوتيرة كل ثلاث سنوات على الأقل. ستقوم كل منظمة من المنظمات العليا أو اللجنة الاستشارية أو لجنة ترشيح بعملية رسمية لتقييم وإعداد تقارير حول أنشطة التحسين المستمر الخاصة بها، مما يسمح بالنظر في تقريرين تقييميين على الأقل لكل منها.

أما الإطلاق، فلم نشعر بوجود حاجة لإطلاق رسمي. التفكير هنا كان أن هذا ليس مراجعة بحد ذاتها، ليس بنفس معنى المراجعات الأخرى، بل هو خطوة تقييمية تحدث بوتيرة محددة لدورة برنامج التحسين المستمر، ومن ثم قد لا تحتاج لإطلاق رسمي.

فيما يتعلق بتحديد النطاق، فهو نطاق ثابت أو محدد مسبقاً، ويتمثل في تقييم التحسين المستمر للمنظمات الداعمة، واللجان الاستشارية، ولجنة الترشيح. أما العتبة، فمرة أخرى، بما أن هذا جهد مستمر وقائم، فلا يحتاج لعتبة للبدء. إنه أمر مستمر. يُقترح أن يتم إجراء المراجعة من قبل مجموعة مشتركة من المجتمع، وتُقدم التوصيات للمنظمة الداعمة أو اللجنة الاستشارية أو لجنة الترشيح المعنية.

أما المراجعة الحالية المقابلة، فلا يوجد أي منها في الوقت الحالي. هذا لا يطابق أو يحل محل مراجعة حالية؛ فبرنامج التحسين المستمر نفسه يقابل المراجعات التنظيمية، ولكن تقييم التحسين المستمر ليس له معادل حالي. من المهم ملاحظة أن هذا لا يشمل مراجعة لبرنامج التحسين المستمر نفسه وكيفية تعامل كل مجموعة مع شؤونها.

وكان هناك سؤال عصف ذهني طُرح خلال مناقشاتنا وهو ما إذا كان ينبغي لمجلس الإدارة أيضاً أن يتبنى برنامجاً للتحسين المستمر وفقاً لمبادئ البرنامج. سأتوقف هنا.

وكما ذكر كريس، سنتوقف بعد كل تصنيف ثم سنسمح بأسئلة إضافية في نهاية التصنيفات الخمسة. هل من تعليقات أو أسئلة؟ أحاول متابعة الدردشة. لدي أليخاندرا ثم كريس. تفضلي يا أليخاندرا.

شكراً يا منال، ومرحباً بالجميع. كنت أستمع لمقترحات التصنيفين حتى الآن، وأحد الأسئلة لدي الآن هو: كيف نظرتم في الموارد اللازمة للقيام بكل هذه المراجعات؟

لأننا إذا كان لدينا مراجعات التصنيف أ كل خمس سنوات وهذه المراجعة كل ثلاث أو ست سنوات، هل قمتم بأي تحليل حول العبء الثقيل الذي قد يستغرقه العمل في بعض السنوات عندما يتصادف إجراء جهدين في نفس الوقت؟ لأن هذا أحد الأسباب التي جعلتنا نعقد تقييم المراجعات، أليس كذلك؟ لكي لا نحمل أنفسنا فوق طاقتها كما هو الحال حالياً. لذا، كنت أتساءل عما إذا كان هناك أي شيء في خلفية هذا المقترح. شكراً لكم.

(ALEJANDRA REYNOSO)

أليخاندرا رينوسو

(MANAL ISMAIL)

منال إسماعيل

شكرًا يا أليخاندرا، وبالفعل الموارد هي أحد الجوانب التي نضعها في الحسبان ونناقشها. أحد الأمور المتعلقة بـ التصنيف أ هو تحديد النطاق؛ فكما كنت أقول، لسنا بحاجة لمراجعة كل شيء في كل مرة حتى لا ينتهي بنا الأمر بعدد هائل من التوصيات، وهنا يأتي دور ترتيب الأولويات.

ومع برنامج التحسين المستمر، كان المقصود مرة أخرى تقليل عبء وجود مراجعات ضخمة في وقت واحد، فالتطورات التدريجية تبدو وكأنها تقلل العبء قليلًا. سأكتفي بهذا وأترك الكلمة لكريس أولاً، ثم أفري. كريس تفضل.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

شكرًا منال. رفعت يدي لطرح شيء آخر، لكنني أريد فقط التعليق على ما ذكرته والرد على نقطة أليخاندرا، وهي نقطة رائعة. من الواضح أن إحدى القضايا الرئيسية هي التوقيت وكم يستغرق كل هذا، وهو أمر نحن ندركه تمامًا يا أليخاندرا.

أعتقد -ولم نصل بعد لنقطة النظر في الجوانب اللوجستية لأن الأمر يعتمد إلى حد ما على ما تبنيه لتحديد كيفية تأثير الوتيرة-، أليس كذلك؟ وأعتقد أننا ننظر إلى عملية تقييم التحسين المستمر هذه باعتبارها إجراءً مبسطاً وغير معقد إلى حد كبير. وقد يكون من الأفضل — كما ورد هنا، سواء كانت الوتيرة كل ثلاث أو ست سنوات — وأنا هنا أتحدث على سبيل الافتراض، أن نعتد بدلاً من ذلك على لجنة دائمة لتقييم خطة التحسين المستمر، تتكون من شخصين من كل منظمة داعمة ولجنة استشارية، يتم تعيينهم في هذا النوع من مجموعات العمل المستمرة.

وهم يبدأون فعليًا في السنة الثالثة، ثم ينتقلون إلى السنة الرابعة ويقومون بإنجاز مهمة ما. ما يقومون به هو تنفيذ مهام لم تكن ضمن نطاق السنة الثالثة، ثم ينتقلون إلى السنة الخامسة لإنجاز أمور لم تتطرق إليها السنتان الثالثة والرابعة، وهكذا دواليك.

لذا، أعتقد أن هناك مجالًا واسعًا للمرونة هنا، ولكنك محق تمامًا في أن إحدى النقاط الجوهرية هي ألا ينتهي بنا المطاف بانتهاء هذه المنظومة بأكملها على نفسها بسبب وتيرة

المراجعات. نحن أيضًا بالطبع، وسنصل للمراجعة الهيكلية في دقيقة واحدة، إذا كانت ستحدث كل 10 سنوات، فنحن بحاجة لبناء ذلك في المعادلة أيضًا.

أردت فقط التطرق للنقطة الأخرى، السوالين هنا؛ لا تشمل مراجعة برنامج التحسين المستمر نفسه. منال، أعتذر إذا كنت قد ذكرت هذا وربما فانتني، ولكن فهمي هو أن البرنامج الذي نقوم بتشغيله يعتبر في جوهره مشروعًا تجريبيًا. ومن ثم، ستكون هناك حاجة لمراجعته في مرحلة ما ويجب أن نتذكر ذلك.

والنقطة الثانية، وهي النقطة الفرعية الثانية المذكورة هناك في الملاحظات والأسئلة، تتعلق بمسألة المجلس. وقد ظهر هذا في مناقشاتنا. هو أمر أنا حريص جدًا على سماع رأي المجلس فيه في مرحلة ما، وكذلك من المجتمع؛ وهو أن هناك عملية تحسين مستمر، وهذه العملية ينبغي غالبًا أن تنطبق على المجلس تمامًا كما تنطبق على الجميع، وهذا أمر يستحق التفكير. شكرًا جزيلا منال.

شكرًا كريم. وشكرًا لملاحظة آدم في الدردشة، أعتقد أنني رأيت أنه لم يكن — أنا لا أقترح أن مجلس الإدارة نفسه قد يتولى عملية تحسين المجتمع. لذا، من الجيد أن نسمع من الجميع ما يعتقدونه. أفري، نعتذر على إبقائك قيد الانتظار. تفضلي، الميكروفون معك.

(MANAL ISMAIL)

منال إسماعيل

لا بأس تمامًا. نعم، أعني بالنظر إلى سؤال أليخاندر، أعتقد أن أحد الأمور هو أنه يبدو أن هناك افتراضًا في السؤال بأننا سنقيد أنفسنا بإجراء مراجعة واحدة فقط في كل مرة.

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

لست متأكدة بالضرورة من أن المجموعة قد قبلت هذا القيد الأساسي، حيث إن عملية تحسين المجتمع مستمرة دائمًا وقد يكون هناك تناقضات. أعتقد أننا تجنبنا حدوث ست مراجعات في نفس الوقت، ونعم، يتعين علينا تحديد نقطة الحمل الزائد لكل من استهلاك الموظفين، والتكاليف، والأشخاص.

في كثير من الأحيان، إذا وصلنا مثلًا إلى المراجعات المخصصة وكنا ننظر في الاستقرار، فإن هؤلاء هم أشخاص مختلفون عن الذين ينظرون في مصلحة المستهلك. لذا، ربما يمكن لهاتين المراجعتين أن تحدثا في نفس الوقت، وربما لا، لكنني لا أعتقد أننا قبلنا فكرة —

وربما ينبغي لنا النظر فيها — بأنه لا يمكن إجراء سوى مراجعة واحدة في كل مرة. ولكن علينا التقليل منها بعيدًا عن الانتهاء بوجود خمس أو ست أو ثماني مراجعات جارية في نفس الوقت، وهو الوضع الذي وصلنا إليه عندما أطلقتم ناقوس الخطر.

لذا، أردت فقط أن أقول إننا في مكان ما بين ذلك، لكننا لم نركز بعد على كيفية إجراء تحليل التكلفة لوقت الموظفين، وهو أمر صعب حقًا، وكذلك وقت المجتمع، الذي يصعب أيضًا تحديده. لكننا في الواقع لم نقم بأي نوع من الحسابات على ذلك الشيء بعد، لكننا بالتأكيد مدركون له. شكرًا.

(MANAL ISMAIL)

منال إسماعيل

شكرًا لك. شكرًا لك أليخاندر، وشكرًا جزيلاً كريس وأفري، نقاط جيدة جدًا. ولا أرى أي أيدٍ مرفوعة أخرى، لذا ربما يمكننا الانتقال إلى الفئة ج، وهي المراجعة الهيكلية.

وقد رأيت سؤالاً من ألفريدو في وقت سابق يسأل عن كيفية تأثير عملية تحسين المجتمع، وما هو نطاق العمل الذي سيتم إجراؤه. طُرح هذا في سياق الفئة أ، وأعتقد أنه أكثر صلة بسياق الفئة ج لأن نتائج عملية تحسين المجتمع قد تؤثر على المراجعة الهيكلية نفسها. دعونا نمر عبر النموذج الذي لدينا بالفعل لكل فئة من الفئات.

مرة أخرى، تتعلق هذه الفئة بما إذا كان الهيكل العام ومكونات مؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة ومنظماتها الداعمة، ولجانها الاستشارية، ولجنة الترشيح ملائمة للغرض. في الهدف، كان لدينا خياران لم نخلص إليهما بعد.

الأول يركز على هيكل نموذج أصحاب المصلحة المتعددين كنظام للتوصية بالتغييرات حسب الحاجة لتحسين الفعالية أو معالجة فجوة معينة أو حاجة لهيكل جديد. ولا يغطي الهيكل الداخلي للمنظمات الداعمة واللجان الاستشارية الحالية ما لم يُطلب ذلك تحديدًا. ويناقش القضايا الهيكلية بناءً على طلب المنظمة الداعمة أو اللجنة الاستشارية، وحيث يقرر قادة هذه المنظمات أو اللجان أن القضية تستوفي العتبة المطلوبة.

الخيار الثاني، وهو مقترح من دائرة مقدمي خدمات الإنترنت واتصالات الأعمال التابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة، ويقترح المقترح أن تكون هذه المراجعة مراجعة إلزامية، تفحص الهياكل من حيث الديناميكيات، والتموضع، والتكوين، والتمثيل. بالإضافة إلى

التماسك الهيكلي العام والفعالية، ويشمل ذلك تكوين مجلس الإدارة المرتبط بها وعمليات صنع القرار.

واقترح أن يكون ذلك وفق وتيرة زمنية محددة، شيء طويل الأجل نوعاً ما، مثل كل 10 سنوات. مرة أخرى، كان هناك نقاش حول ما إذا كان ينبغي أن تستمر ما لم يلغها المجتمع، أو ينبغي أن يتم تفعيلها من قبل المجتمع. لذا، تقارب النقاش حول أنه من الأفضل أن تكون ذات وتيرة منتظمة ومعروفة الوقت، ويمكن إلغاء حدوثها بناءً على اتفاقيات المجتمع.

لذا، إذا وافق المجتمع على أننا لا نحتاج لمراجعة في هذه اللحظة من الزمن، فيمكن حينها إلغاء المراجعة. أيضاً، كانت النقاشات تدور حول ماذا لو حدث شيء عاجل أو ملح يستوجب مراجعة هيكلية، ففكرنا في أن المراجعة الهيكلية قد يتم الحث عليها أيضاً خارج الوتيرة المنتظمة من خلال عملية مراجعة مخصصة، والتي ستشرحها أفري لاحقاً.

الاستهلال، اقترح أولاً أن يكون من قبل مجلس الإدارة، ولكن الاستهلال قد يختلف اعتماداً على ما إذا كانت المراجعة إلزامية كما في الخيار الثاني. فإذا كانت إلزامية، فستكون وفقاً لتوتيرة زمنية محددة. ولن يكون هناك تشاور مع المجتمع. خلاف ذلك، كان الاقتراح هو أن يتشاور مجلس الإدارة مع المجتمع إذا كنا سنعتمد الخيار الأول.

نطاق العمل، مرة أخرى، لديه نطاق محدد كخط أساس. ويمكن تحديث النطاق في حالة طلب منظمة داعمة أو لجنة استشارية أموراً محددة للنظر فيها أثناء المراجعة الهيكلية، مع تغذية عملية تحسين المجتمع في المراجعات الهيكلية أيضاً. وهذا للإجابة على سؤال ألفريدو أيضاً.

بخصوص العتبات، نعم، يجب أن تستوفي المراجعة العتبة المطلوبة، والسؤال البديهي التالي سيكون: من يحدد ما إذا كانت العتبة قد استوفيت أم لا؟ مرة أخرى، كان هذا نقاشاً آخر بين وجود قادة المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية الذين يحددون هذا الاتفاق.

وفي مناقشة هذا، تم ذكر المجتمع المُمكّن أيضاً، ولكن كما نوقش، فهو آلية جامدة ورسمية للغاية. كان القصد منه أن يكون له نطاق محدود، ومجموعة من الصلاحيات الملموسة والمحددة جيداً، ولا يتم تمثيل جميع مجموعات المجتمع في المجتمعات المُمكّنة. لذا، فكرنا في أن منصة قادة المنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية هي أكثر مرونة بطبيعتها ويمكنها استيعاب ذلك. ولكن أيضاً، أشار بعض الأعضاء إلى ضرورة مراجعة النموذج

الحالي لقادة المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية لضمان المزيد من الشفافية، على الأقل في المناقشات المتعلقة بالمراجعات الهيكلية.

ومن المقرر أن يتم إجراء المراجعة من قبل مجموعة مشتركة بين المجتمعات مرة أخرى، ولكن يُقترح أن تضم الرئيس التنفيذي وقادة المجتمع وربما كخيار مدعوم من قبل خبراء.

ويجب تقديم التوصيات إلى المنظمة الداعمة أو اللجنة الاستشارية، ثم مجلس الإدارة أو الهياكل مباشرة، مرة أخرى، اعتمادًا على الخيار الذي سنعتمده، وليس لها مراجعة حالية مقابلة. لذا، أنا واعية بالوقت الذي لدينا.

السؤال البديهي الأول هو، ما هي أفكاركم حول الخيارين المحددين للتعامل مع هذه المراجعة؟ الأول هو النظر في الأمر كله كنظام وعدم الدخول في قضايا المنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية ما لم يكن هناك طلب صريح، والثاني هو فحص الهياكل. وأنا أقرأ بقية الأسئلة.

هل يقرر قادة المنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية فقط، أم يشمل ذلك قيادة مجلس الإدارة والقيادة التنفيذية للموظفين؟ وهذا ينطبق على جميع حالات آليات قادة المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية. هل يقتصر هذا على قادة المنظمات واللجان فقط، أم أن هناك حاجة لمزيد من التمثيل والموظفين في هذه الآلية؟

وأخيرًا، إذا أردنا مراجعة الهياكل، إلى أي مدى يجب أن تذهب المراجعة وهل ينبغي أن تتناول لجنة الترشيح؟ فعلى سبيل المثال، يضم مجتمع الأعضاء العامين خمس منظمات إقليمية وهياكل تابعة. وبالمثل، فإن المنظمة الداعمة للأسماء العامة لديها بيوت ومجموعات أصحاب مصلحة. إذًا، إلى أي مدى يتوقع أن تتعمق المراجعة؟

سأتوقف هنا لأرى ما إذا كان لدينا أي تعليقات أو أسئلة. وأعتذر لعدم مراقبة الدردشة. وتفضل يا كريس.

شكرًا مانال. أردت فقط أن أرى ما إذا كان بإمكانني إثارة بعض الأسئلة من خلال كوني، بطريقتي المعهودة، مثيرًا للجدل قليلًا. أولًا وقبل كل شيء، وكأمر بديهي، يبدو لي بالطبع

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

أنه يجب مراجعة لجنة الترشيح كجزء من المراجعة الهيكلية. إنها جزء لا يتجزأ من هيكل المؤسسة. إذا كنت ستجري مراجعة، فأنت بحاجة للنظر فيها.

أريد فقط رسم التمييز بين الخيار الأول والخيار الثاني لأنه أعتقد أنه مهم جدًا بأي طريقة كانت. الخيار الثاني، من خلال جعله إلزاميًا، ما يعنيه هو أن المراجعة الهيكلية، لنقل كل 10 سنوات، يجب أن تنظر في كل هيكل من الهياكل من حيث ديناميكياته، وتموضعه، وتكوينه. بينما في الخيار الأول، لن تنظر في ذلك إلا بناءً على طلب المنظمة الداعمة واللجنة الاستشارية.

لماذا يهم ذلك؟ حسنًا، يعتمد ذلك على الطريقة التي تنظر بها للأمر. إذا كانت هناك منظمة داعمة، لنفترض أن هناك منظمة داعمة لديها بعض الهياكل الفرعية داخلها، وهذه الهياكل الفرعية لا تعتقد أنها تعمل بكفاءة وفعالية. إذا كان من الضروري، من أجل النظر في ذلك من قبل مراجعة هيكلية، أن تطلب المنظمة الداعمة نفسها حدوث ذلك، فهذا يعني أنه يفترض إذا لم يكن للهياكل الفرعية نفوذ لدى المنظمة الداعمة ككل، فلن تتم مراجعتها. إذا كان النظر فيها إلزاميًا، فسيتم النظر فيها مهما حدث. وهذا هو التمييز، كما يبدو لي.

أعتقد أن هناك إيجابيات وسلبيات في كلا الجانبين. الجانب السلبي في أنه يجب عليك النظر فيها هو أنك تنتهي بالنظر في أمور لا تحتاج بالضرورة لإضاعة الوقت والجهد والمال عليها لعدم وجود سبب للنظر فيها، ولكن عليك فعل ذلك لمجرد أن هذا ما تقوله المراجعة. وبالمثل، من الناحية الأخرى، إذا كان جزء من منظمة داعمة معطلًا بالفعل، فيبدو لي أنه قد يكون من الحكمة السماح بإجراء مراجعة بغض النظر عما إذا كانت المنظمة الداعمة ككل تعتقد ذلك، ولكن هذه مجرد بعض الأفكار العابرة. شكرًا.

شكرًا جزيلاً لك يا كريس. مايكل، تفضل.

(MANAL ISMAIL)

منال إسماعيل

(MICHAEL PALAGE)

مايكل بالاج

شكرًا مانال. مايكل بالاج من أجل السجل. مرة أخرى يا كريس، أتفق معك بشأن لجنة الترشيح. لقد قدمت عددًا من التعليقات العامة حول ذلك وبعض أوجه القصور، لكنني أعتقد في الواقع أن هذا شيء مثير للاهتمام للنظر فيه.

لقد خضعت لجنة الترشيح لمراجعتين، وفي كلتا المراجعتين، كانت هناك دعوة لمعالجة احتمال الاستحواذ على مجلس إدارة المؤسسة من قبل مديرين غير تابعين. ورغم إثارة ذلك في كلتا المراجعتين، إلا أنه لم يتم التطرق إليه أبدًا. وهذا، أعتقد، هو قلق وسؤال جوهري يجب أن نطرحه لأن ما يستدعي اهتمامي هنا هو أن المراجعة تُجرى من قبل المجتمع، وبدعم من الخبراء.

أعتقد حقًا إذا أردنا القيام بذلك بشكل صحيح، فنحن بحاجة لبعض الخبراء المستقلين للنظر بموضوعية في الهيكل الكامل وتحديد أوجه القصور. إذا كان الأمر مجرد مجموعات داخلية تنتظر في نفسها، وبعضها قد يكون عرضة للاستحواذ، فهل سنعالج المشكلة الأساسية حقًا؟ ومرة أخرى، دعونا نعود إلى لجنة الترشيح وحقيقة أن مراجعتين مستقلتين حددتا مشكلة فشلت معالجتها بشكل استباقي في العشرين عامًا الماضية. شكرًا.

(MANAL ISMAIL)

منال إسماعيل

شكرا جزيلا لك يا مايكل. رأيت إشارة تأييد من أوزفالدو وزائد واحد من سيفا في الدردشة، وشكرًا على المساهمة القيمة. نحن ندون الملاحظات وسننظر في جميع المدخلات المستلمة.

أي طلبات أخرى للمداخلة قبل أن أنقلها إلى أفري للفئة التالية، تقييم المراجعات؟ إذا لم يكن كذلك، فلدينا فرصة أخيرة للأسئلة بعد انتهاء أفري، ولكن أولاً، إليك الكلمة أفري، تفضلي. شكرًا.

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

شكرًا مانال، وشكرًا للجميع على أسئلتكم واستغلال الوقت. لسوء الحظ، هذا يدفعنا نحو عدم توفر وقت كافٍ بالضرورة. لذا، ما سأفعله في هذه النقطة هو أنني سأمر عبر الشريحتين التاليتين معًا ثم نتلقى الأسئلة حول كليهما. هما ليستا مختلفتين تمامًا، لذا أمل

أن يكون ذلك مقبولاً. أنا متحمسة حقاً لعدد الأسئلة التي تلقيناها. هل يمكنني الحصول على تقييم المراجعات؟ نعم، هذا هو المكان الذي وصلنا إليه. حسناً.

هذا ما نفعله الآن. أعني، الأمر مربك نوعاً ما. نحن في منتصف تقييم المراجعات والآن نقول: ولكن هل سنحتاج إلى واحدة أخرى؟ وهذا في الواقع سؤال لا تزال مجموعة التنسيق بين المجتمعات، كما أقول، منقسمة حوله إلى حد ما.

هل كانت هذه ضرورة تحدث مرة واحدة في العمر مقابل القول بأنها ستحدث كل 10 أو 20 عامًا أو نحو ذلك، كما تعلمون، سيتعين عليكم النظر في مراجعاتكم والقول: هذا كان شيئاً يُفعل أيضاً في مراجعة المساءلة والشفافية. ولكن إذا كنا نخفف العبء عن مراجعة المساءلة والشفافية من بعض العمل الإضافي الذي كانت تقوم به لأنه جعلها مراجعة مرهقة للغاية، فإن هذا بالفعل أحد الأمور التي لا ينبغي إغفالها.

لذا أساساً، ظهرت الأسئلة حول ذلك: هل ينبغي أن تكون هناك عتبة؟ هل ينبغي أن تكون هناك، كما كان الحال هذه المرة، عتبة من الطلب بأن: انتظروا، المراجعات لم تعد تعمل؟ لم تعد تؤدي وظيفتها كما ينبغي. لم تعد تعزز المنظمة. إنها مجرد تسحبها للأسفل، وبالتالي، دعونا نجر مراجعة.

لذا هذا النوع من الأسئلة: هل ينبغي أن تكون هناك وتيرة زمنية حيث نقول إننا سنفحص كل 10 سنوات لنرى إذا كان من الضروري القيام بذلك، ولكن فقط إذا حصلنا على دعم إيجابي من المجتمع من خلال المنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية، أو أي آلية كانت، هل سنقوم بها فعلاً؟ لذا، تلك لا تزال أسئلة مفتوحة نحن بصدد حلها الآن.

الأخرى هي مجرد واحدة أخرى من المراجعات المخصصة. لا أقصد مجرد واحدة منها. إنها مراجعات مهمة، ولكن المراجعات تحدث فقط عندما تكون ضرورية، بدلاً من حدوثها وفق وتيرة منتظمة. مراجعة المساءلة والشفافية، بمعنى ما، ضرورية دائماً. نحتاج للتأكد من أننا هناك. لن أنتقل للأسئلة يا مايكل حتى نهاية الشريحتين.

لذا، هل نجعل هذا وفق وتيرة زمنية أم لا؟ هذا أحد الأسئلة. أو ينبغي أن تكون هذه إحدى المراجعات التي تجربها مجموعة مشتركة بين المجتمعات، كما كان الحال هذه المرة، الرئيس التنفيذي، قادة المجتمع، بدعم من الخبراء؟ إلى من تُقدم التوصيات؟ تُقدم إلى المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية مباشرة أو إلى هيئتها التمثيلية. ثم إلى مجلس

الإدارة، إذا اعتقدت المنظمات واللجان أن نعم، هذا هو الطريق الصحيح، فترسل إلى مجلس الإدارة. لا توجد مراجعة تتعلق باللوائح. بل تتعلق بهذه المراجعة. هل نقوم بهذه المراجعة مرة أخرى؟

هل فقدنا أفري؟

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

أعتقد أننا ربما فقدناها.

(YVETTE GUIGNEAUX)

إيفيت غينو

هل عدت؟

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

لقد عدت.

(YVETTE GUIGNEAUX)

إيفيت غينو

لقد عدت، نعم.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

حسنًا، أعتقد أنه كان هناك خلل تقني أثناء حديثي. أعتذر، لا أعرف ما الذي فاتكم، ولكن أساسًا، كان أحد الأسئلة هو: ماذا نراجع ضمن المراجعات؟ هل هذا هو المكان الذي يتم

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

فيه مراجعة عملية تحسين المجتمع؟ هل هذه مراجعة مخصصة، كما سألت بالفعل، وما إلى ذلك؟ لذا، لننتقل.

بما أنني تحدثت عن المراجعة المخصصة، دعوني أنتقل إلى تلك الشريحة، وبعد ذلك سننتقل للأسئلة بقدر ما يسمح به الوقت. مع تذكر أنه يمكننا طرح الأسئلة من الآن وحتى ما بعد اجتماع المؤسسة القادم. لذا، بالانتقال إلى المراجعة المخصصة.

المراجعة المخصصة جاءت من هذا المنطلق، لقد كان حوارًا ناشئًا حول: هل نحتاج حقًا للقيام بكل هذه المراجعات دائمًا؟ هل نحتاج دائمًا إلى مراجعة الأمن والاستقرار عندما لا نكون قد نفذنا بالضرورة كل شيء من المراجعة السابقة؟ هل نحتاج... نحن نقوم بعمل مستمر على نظام أسماء النطاقات وتخفيف مشاكل نظام أسماء النطاقات وما شابه. هل نحتاج لإضافة مراجعة تنظر في ذلك أم أن هناك عملاً كافيًا يجري بالفعل؟

مراجعة ثقة المستهلك واختياره تم ربطها بجولات معينة، وتوقيت الجولة القادمة. هل تحدث هناك؟ كم مرة تحدث، وما إلى ذلك؟ لذا، هذه هي أنواع المراجعات. ربما تكون تقييم المراجعات هي إحدى تلك التي تحدث بشكل دوري فقط. لذا عندما ننظر إلى هذه، فهي أساسًا مراجعات قائمة على العتبات من حيث الطريقة التي نتحدث بها.

عندما تكون هناك حاجة، عندما تكون هناك حاجة مبرهنة، عندما يكون هناك شعور مجتمعي بالحاجة، حينها يجب إجراء واحدة. لذا، هذه بالتأكيد قائمة على العتبات وما شابه. من يجري هذه المراجعات يعتمد نوعًا ما على ماهية المراجعة، وهذا قد يختلف. نطاق تلك المراجعات قد يختلف بناءً على العمليات.

أحد الأشياء التي نحتاج للقيام بها عند تحديد آلية مراجعة مخصصة في اللوائح هو تحديد ما الذي يطلقها، وما الذي يبدوها، وما هي العتبات، وكيف نحدد من يتلقى التوصيات. لقد رأينا حالات كثيرة حيث يتلقى مجلس الإدارة توصية ويقول: أوه، هذه ليست لنا. هذه لمنظمة داعمة. هذه للجنة استشارية.

لذا، هذه تقابل المراجعات الحالية الموجودة لدينا في اللوائح. وتقابل أي مراجعات أردنا إجراءها ولكن لم يكن لدينا آلية لها. لذا، هذا جزء رئيسي. إنه جزء لا يزال يحتاج إلى الكثير من التعريف، لكنني أذكر الناس بأننا في الوقت الحالي نحدد نوع المراجعات، وفي الجزء التالي من عملنا سنقوم فعليًا بتعريف المراجعات نفسها وما يجب القيام به.

في هذه المرحلة، نحن نتعامل مع أنواع المراجعات. لذا، هل هذا النوع نحتاج لدعمه؟ ومع الشريحة السابقة، هل تقييم المراجعات هي نوع من المراجعات يحتاج للدعم مع مناقشة التفاصيل؟ سأتوقف الآن وأفتح المجال للأسئلة. شكرًا للسماح لي بدمج الشريحتين. مايكل، شكرًا لصبرك وبعد ذلك لدي أن.

آن، يمكنك البدء أولاً إذا أردت.

(MICHAEL PALAGE)

مايكل بالاج

أوه، حسنًا شكرًا مايكل. سأنتقل إلى ذلك. بخصوص الشريحة الأخيرة المتعلقة بالمراجعات المخصصة، أفري، إذا استطعنا الذهاب إلى هناك، والمراجعات الحالية المقابلة هي مراجعة ثقة المستهلك، ومراجعة الأمن والاستقرار، ومراجعة خدمة دليل التسجيل، فإنه لمن دواعي القلق اعتبار هذه القضايا قضايا سيتم تناولها على أساس مخصص.

(ANNE AIKMAN-SCALESE)

آن أيكمان-سكاليس

أعتقد أنك قلت سابقًا إن المساءلة والشفافية مهمتان دائمًا. ولذا، ما نقترحه الآن في الجدول هو أن المساءلة والشفافية مغطاة تحت الفئة أ وسيتم تحديد ذلك بناءً على الأولويات. وما يلفت نظري هو أن هذه الأمور معكوسة تقريبًا.

بكلمات أخرى، جزء الأولويات سيكون أكثر ملاءمة للمراجعة المخصصة، بينما هذه العناصر التي تم إدراجها حاليًا كمراجعات مخصصة تذهب مباشرة إلى التزامات اللوائح المنصوص عليها لمراجعة المساءلة ومراجعة الشفافية. لذا أعتقد أن هذه الأمور معكوسة. شكرًا.

شكرًا. أعتقد أن هذا شيء سيتعين علينا إعادته للمجموعة ومناقشته بشكل أكبر. أعتقد ربما أن هناك شيئًا في مراجعة الأولويات حيث نتحدث عن أولويات محددة لمراجعات محددة في أوقات محددة.

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

وكان هناك مجرد شعور بأنه عندما يتم إجراء الكثير من العمل بالفعل على الأمن والاستقرار، وهناك أشياء من المراجعات السابقة لم يتم تنفيذها بعد، فهل من الضروري حقًا إجراء مراجعة أخرى في ذلك الوقت؟ أم أنه شيء تنتظر فيه إلى الأولويات وتقول: لا، إن تنفيذ الأهداف من المرة السابقة ربما يمثل أولوية أعلى من التحدث عنها أكثر.

لكنه حقًا نقاش جيد لإعادته إلى مجموعة التنسيق بين المجتمعات وسأترك الأمر عند هذا الحد، ولكنه مفتوح للنقاش. وأعلم أنك أحد المراقبين في المجموعة، لذا أنا متأكدة من أننا سنعود لهذا السؤال. مايكل، تفضل.

نعم، شكرًا أفري. مايكل بالاج من أجل السجل. أفري، أردت التطرق لتعليقك حول كون المجتمع هو الحارس لهذه المراجعات بدلًا من المراجعات الدورية المبرمجة مسبقًا. سؤالتي لك ولبقية الفريق سيكون كالتالي.

(MICHAEL PALAGE)

مايكل بالاج

تعليقاتي السابقة حول لجنة الترشيح، حيث تحدث الخبراء عن احتمال الاستحواذ على مجلس إدارة المؤسسة من قبل مديرين تابعين. لذا، استكمالًا لهذا الموضوع، قلتي بشأن إملاء المجتمع لموعد إجراء المراجعات، ماذا سيحدث إذا تم الاستحواذ على مجتمع المؤسسة وكانوا في الواقع يحبون الوضع الراهن ولا يريدون حدوث المراجعة؟ ومرة أخرى، هذا يعود لتعليقاتي السابقة حول إجراء المراجعة من قبل خبراء خارجيين، وليس بدعم من خبراء خارجيين.

لذا بالنسبة لي، النقطة المثيرة للقلق هنا هي ماذا يحدث إذا كان هناك استحواذ في واحدة أو أكثر من دوائر المؤسسة أو مجموعات أصحاب المصلحة؟ كيف نعالج ذلك ولا نتركهم يقررون الأمر؟ شكرًا لك.

شكرًا. أولاً وقبل كل شيء، أعود إلى عقد التأسيس. هذه منظمة يقودها المجتمع وتعمل من أسفل إلى أعلى، لذا ما علينا التعامل معه هنا هو إدراك متى نصل إلى عتبة داخل المجتمع بأنها بالفعل قضية مجتمعية وليست مصلحة لفرد واحد أو مجموعة واحدة تدفع الأمور للأمام فيما يسمى بالاستحواذ.

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

أعتقد أننا يجب أن نفكر في الاستحواذ، وهو ما نفعله دائماً نوعاً ما عندما نحدد: ما هي العتبة لإطلاق شيء ما؟ ما هي العتبة لمنع شيء ما؟ وما إلى ذلك حتى لا نكون عالقين. ولكن المراجعات، بمعنى ما، يجب أن نتذكر من عقود التأسيس وما شابه، هي الرقابة التي يمارسها المجتمع من أسفل إلى أعلى على هذه المنظمة.

والقول بأنه: ولكن إذا تم الاستحواذ على المجتمع، فإننا بحاجة لإحضار خبير، نوعاً ما يهدم ما هو أساسي للمنظمة. لذا علينا التأكد من أن لدينا عتبات وما شابه تمنع تفعيل ذلك. وسأترك الأمر عند هذا الحد الآن، ولكن أساساً، لا يمكننا إجراء المراجعة مع المجتمع لأنه قد يكون مستحوذاً عليه هو، في اعتقادي، فكرة مهزومة ذاتياً للغاية وعلينا حقاً العمل ضدها. كريس، تفضل.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

شكراً أفري. ومرة أخرى، أجد نفسي قد رفعت يدي لقول شيء ما والآن أقول شيئاً آخر أيضاً. فقط للبناء على ما قلته للتو، وهو ما أتفق معه، أعتقد أننا سنفعل حسناً إذا تذكرنا العقبات والمناورات التي مررنا بها جميعاً في عام 2016 عندما قمنا بعملية الانتقال وبنينا آلية المجتمع الممكن.

أنا لا أقترح أن آلية المجتمع الممكن هي آلية مفيدة لهذه الأغراض، ولكننا مررنا بعملية مناقشة لهذا والتحدث عن: كيف نبني شيئاً يضمن في حال غياب الاستحواذ بنسبة 100% — والتي يمكن أن تجادل بأنها لم تعد استحواذاً لأنها تمثل 100% من المجتمع الذي يشعر بنفس الطريقة — كيف نتعامل معه؟

وأعتقد أن لدينا آليات قائمة للقيام بذلك والعتبة التي ذكرتها ستحتاج لأن تكون مدركة، ستحتاج لأن تُبنى. ولكن مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أنك ستريد التأكد من أن الأمور لا يمكن حظرها بغير كفاية — ستحتاج إلى نسبة كبيرة من المجتمع لتكون ضد شيء ما حتى يتم حظره، وهو ما يعيدني للنقطة الأخرى حول هذه المراجعات المخصصة.

أعتقد أنه من المهم حقاً ألا نقرأ الكثير في مصطلح مخصص. لقد ناقشنا في مجموعة التنسيق بين المجتمعات أنه قد يكون في الواقع المصطلح الخاطئ لأنه يوحي تقريباً بنوع من: أوه، لقد قررنا للتو القيام بذلك في هذه اللحظة، فلنعمل ذلك، وهذا ليس ما نقصده.

ما نقصده هو أنها آلية مراجعة تسمح بإطلاق مراجعة على أي شيء، حقًا، بسبب وجود ثقل كافٍ في المجتمع لإطلاق المراجعة والاستيفاء العتبة لإجرائها، ولهذا السبب أقترح أن أشياء مثل مراجعة الأمن والاستقرار — أنا نوعًا ما أعتقد أن مراجعة ثقة المستهلك واختياره مختلفة قليلًا لعدد من الأسباب لأنني أعتقد أنها مرتبطة بجولات برنامج الأسماء العامة الجديدة. ولكن بالتأكيد مراجعتي الأمن والاستقرار وخدمة دليل التسجيل، أعتقد أنهما تبرزان أنفسهما بالضبط كمناشيتين ليطم إطلاقيهما عند الحاجة إليهما.

بكلمات أخرى، يعتقد جزء من المجتمع أن هذا هو النطاق الذي نعتقد أن مراجعة الأمن والاستقرار يجب أن تقوم به. يذهبون ويحصلون على موافقة من أعداد كافية من المجتمع، وأجزاء كافية من مجتمع المنظمات الداعمة واللجان الاستشارية بأن ذلك ضروري، ويتم إطلاقها وتشغيلها لغرض محدد ومنطقي للغاية.

بكلمات أخرى، إنها مراجعة مدفوعة بالأحداث. إنها مدفوعة بغرض لسبب معين وبدلاً من مجرد وضعها كمتطلب كل خمس أو ست أو سبع سنوات، مهما كان الأمر يجب القيام بها ثم تكتشف النطاق بمجرد أن تدرك أنه يجب عليك القيام بها.

لذا، أعترف بوجود حجج في الاتجاه الآخر، لكنني أعتقد أن هذا، مفهوم وجود مراجعة مخصصة — ومرة أخرى، ليس بالضرورة المصطلح الصحيح — يعمل بشكل جيد حقًا ويغذي بشكل جيد مسألة: كيف تتعامل مع الوتيرة الزمنية؟ كيف تتعامل مع عدم وجود الكثير من المراجعات وما إلى ذلك؟ شكرًا أفري. سأصمت الآن.

شكرًا لك وقبل المتابعة، سأنتقل الآن بما أن لدينا تسع دقائق فقط متبقية لفتح الأسئلة. لذا، أي شخص لديه سؤال حول أي شيء، يُرجى رفع يده، ولكن تذكروا أيضًا، سيكون لدينا الكثير من الوقت للنقاش حول هذا الموضوع. وأنا سعيدة حقًا لأننا وصلنا لنهاية هذا مع ضيق الوقت، بدلاً من أن يكون من تلك الجلسات حيث يسود صمت مطبق في نهايتها. لذا أنا سعيدة حقًا بفضول الجميع. حسناً، أن، ثم أي شخص آخر لديه سؤال ظهر من النقاشات الأخرى، تفضلوا.

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

(ANNE AIKMAN-SCALESE)

آن أيكمان-سكاليس

حسنًا، شكرًا جزيلاً أفري. إنها آن مرة أخرى. أعتقد أن كريس ذكر بعض آليات المساءلة التي تضمن وجود فحص مستقل وذكر المجتمع المُمكن كفحص مستقل. وهذا يذهب إلى القضية التي أثارها مايكل بالطبع، وأيضًا، لدينا طلبات إعادة النظر وعملية المراجعة المستقلة.

لكني أردت الإشارة إلى أن تلك العمليات شاقة ومكلفة للغاية وقد رأينا بعضها يخرج بطريقة بدأت تثير التساؤل عما إذا كان لدينا حقًا الأمرين المهمين جدًا اللذين ذكرتهما يا أفري عندما قلت إن المساءلة والشفافية مهمتان دائمًا. ولذا، مرة أخرى، ما لا أراه حقًا هو مراجعة منهجية لتلك المخاوف الإجرائية.

أعتقد أننا عندما نتحدث عن الأولويات ونتحدث عن القضايا الحالية، فإن ذلك أكثر ملاءمة للمراجعة المخصصة. بكلمات أخرى، تظهر قضية، يعتقد المجتمع أنه من المهم معالجتها، هذه قضية مخصصة. بينما المساءلة والشفافية هما في الواقع قضيتان إجرائيتان يجب معالجتهما منهجيًا بأكبر قدر ممكن من الاستقلالية وليس بناءً على ما إذا كان هذا الشخص أو ذاك أو هذه المنظمة الداعمة أو تلك اللجنة الاستشارية تعتقد أن الآن هو الوقت المناسب للقيام بذلك. شكرًا.

شكرًا. سيفا، تفضل.

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

SIVASUBRAMANIAN)

(MUTHUSAMY)

سيفاسوبرامانيان موثوسامي

نعم، في سيناريو يتم فيه الاستحواذ على مجلس الإدارة أو المجتمع، كيف نضمن حدوث المراجعات دون تأثير المصالح المستحوذ أو الهيئة المستحوذ عليها؟ هذا شيء ربما يتعين علينا النظر فيه وربما هنا يمكن للمراجعة المخصصة أن تتدخل. مراجعة مخصصة، ليس فقط من حيث كيفية تكليف العملية المخصصة، ولكن أيضًا كيفية عملها. حتى عملياتها الخاصة قد تكون مخصصة. شكرًا.

حسنًا، شكرًا لك. ليس لدي أي أسئلة أخرى. هل يمكننا عرض الشريحة التالية من فضلك، بما أن لدينا ست دقائق فقط متبقية؟

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

لذا، من الواضح أننا نهتم بالمداخلات ولا أعرف ما إذا كان كريس ومانال، بما أنه ليس لدينا أسئلة معلقة، يريدان الإدلاء بالتعليقات الأخيرة بما أنني كنت أتحدث لفترة من الوقت الآن. لذا كريس، مانال، هل لديكما أي شيء تودان قوله في دقائقنا الست الأخيرة؟

لا شيء من جانبي.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

بالتأكيد. يسعدني تناول الشريحتين المتبقيتين. من الواضح أن مداخلتكم مهمة جدًا. نحن نعول على مداخلتكم. يُرجى البقاء على اطلاع بخصوص إجراءات التعليقات القادمة حول مسودة مقترح التصميم ومسودة التقرير. لقد بدأنا اليوم مناقشة عناصر هذا التقرير. شعرنا أن هيكل الجدول قد يساعد في دفع بعض التقدم وبعض التوافق. بمجرد أن نتفق على هذا، سنبدأ في صياغة التقرير.

(MANAL ISMAIL)

منال إسماعيل

كما قد تعلمون الآن، المراقبون مرحب بهم للمساهمة والانضمام للمجموعة ومشاركة آرائهم. وللمزيد من المعلومات، يمكنكم اتباع الرابط المشترك. إنه أيضًا على الشرائح والشرائح منشورة علنًا في وصف الجلسة.

يمكنك أيضًا إرسال مداخلتك إلينا على العنوان الإلكتروني inputonreviews@icann.org، والمؤرخ علنًا، ومرة أخرى، تتوفر المزيد من المعلومات. وأخيرًا، يمكنك متابعة عمل المجموعة والاستماع إلى تسجيلات اجتماعاتنا والجلسات العامة والرؤساء المشاركين على صفحة Wiki ويتم مشاركة الرابط أيضًا. وشكرًا لك إيفيت لمشاركة عنوان البريد الإلكتروني حيث يمكن للجميع مشاركة المداخلات. وشكرًا أليس لمشاركة رابط الانضمام كمراقب.

لذا، دعونا نستمر في الحوار. هذه مجرد إحماء لاجتماع مومباي ونتطلع لمواصلة هذا النقاش. إذا استطعنا الانتقال للشريحة التالية من فضلك، وهذه هي شريحتنا الأخيرة. فقط لمشاركة جميع الجلسات ذات الصلة بموضوعنا اليوم معكم جميعًا.

لذا أولاً، سنعقد جلستنا العامة يوم الخميس، 12 مارس/آذار في تمام الساعة 19:00 بالتوقيت المحلي، 3:30 بالتوقيت العالمي المنسق، ولكن قبل ذلك، لدينا على مدار الأسبوع أجزاء مختلفة من المجتمع تخصص وقتاً إضافياً في جداول أعمالها لمناقشة المراجعات.

لدينا اجتماع لجنة نظام خادم الجذر الاستشارية يوم السبت الساعة 16:30 بالتوقيت المحلي، 11:00 بالتوقيت العالمي المنسق. يوم الأحد هناك ثلاث جلسات: المنظمة الداعمة للأسماء العامة يوم الأحد الساعة 10:30 بالتوقيت المحلي، 5:00 بالتوقيت العالمي المنسق، ومجتمع الأعضاء العامين أيضاً يوم الأحد الساعة 16:30 بالتوقيت المحلي، 11:00 بالتوقيت العالمي المنسق، واللجنة الاستشارية الحكومية في الساعة 16:30 بالتوقيت المحلي، 11:00 بالتوقيت العالمي المنسق يوم الأحد أيضاً.

يوم الأربعاء، اجتماع المنظمة الداعمة لعناوين الإنترنت واللجنة الاستشارية مع قيادة تقييم المراجعات في الساعة 9:00 بالتوقيت المحلي، 3:50 بالتوقيت العالمي المنسق. وستجتمع منظمة دعم أسماء نطاقات رموز البلدان يوم الأربعاء أيضاً في الساعة 16:30 بالتوقيت المحلي، 11:00 بالتوقيت العالمي المنسق، وهذا طوال الأسبوع.

يوم الخميس، كما ذكرت سابقاً، ستكون لدينا الجلسة العامة. مرة أخرى، نتطلع لمساهماتكم القيمة لنقاشنا المستمر. من المهم جداً أن نستمر في هذه المناقشة البناءة حتى نتوصل إلى التقرير النهائي، ونأمل أن يكون ذلك بحلول آب/أغسطس، على النحو المتفق عليه. لذا، قبل أن أختتم، أي تعليقات أخيرة، كريس أم أفري؟

لا شيء مني.

(CHRIS DISSPAIN)

كريس ديسبين

حسنًا. شكرًا لك يا كريس، ويا أفري، وشكرًا لكل من انضم إلى جلستنا اليوم، وشكرًا لفريق الدعم الرائع لدينا. نتطلع إلى مساهماتكم المستمرة وإلى مشاركتكم الفعّالة سواء شخصيًا أو عبر الإنترنت في مومباي. أتمنى لكم بقية يوم سعيدة واستمتعوا بأسبوع التحضير. إلى اللقاء.

(MANAL ISMAIL)

منال إسماعيل

شكرا لكم جميعًا.

(AVRI DORIA)

أفري دوريا

[نهاية التدوين النصي]